



دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥
"قراءة في النصوص الدستورية
الإشكالية"

Constitution of the Republic of Iraq in
2005, "read the constitutional texts
problematic"

الكلمات الافتتاحية :

دستور جمهورية العراق، النصوص الدستورية، النصوص
الإشكالية.

Key word : The Constitution of the Republic of Iraq, the
constitutional texts, the problematic texts public funds

Abstract

Although the constitution of the Republic of Iraq of 2005 is considered one of the most important democratic constitutions in the region, as the system of government in Iraq defined it as a representative, federal and democratic, in addition to its emphasis on the principle of peaceful transfer of power and the transition from strong centralization to decentralization, some texts must be reviewed The problematic constitutionalism contained therein, reading it carefully and critically reading and diagnosing its weaknesses and working to create a public opinion that presses towards amending it, in order to ensure a civilized constitution that contributes to promoting the values of citizenship and Iraqi identity instead of secondary sub-identities, and this is reflected in political stability in Iraq.

المخلص:

يعد دستور ٢٠٠٥ واحد من اهم الدساتير
الديموقراطية في المنطقة اذ حدد نظام الحكم في
العراق كونه نيابي ديموقراطي اتحادي . فضلا عن
تأكيدده على مبدأ التداول السلمي للسلطة

تاريخ استلام البحث :

٢٠١٩/١٢/٢٢

تاريخ قبول النشر :

٢٠٢١/٠٢/١٦

والانتقال من المركزية الشديدة الى اللامركزية . الا انه لابد من مراجعة بعض النصوص الدستورية الاشكالية الواردة فيه وقراءتها قراءة نقدية فاحصة وتشخيص نقاط الضعف فيها والعمل على خلق رأي عام يضغط بإتجاه تعديلها . وذلك لضمان دستور حضاري يساهم في تعزيز قيم المواطنة والهوية العراقية بدلا من الهويات الفرعية الثانوية . وهذا ما ينعكس على الاستقرار السياسي في العراق .

المقدمة

بدأت في ١٥ تشرين الاول / ٢٠٠٥ بالعراق مرحلة تطور سياسية - اجتماعية مهمة . اذ تم كتابة اول دستور دائم بواسطة جمعية منتخبة منذ عام ١٩٢٤ . وفي ذات الوقت طرحت الوثيقة الدستورية على الاستفتاء الشعبي والذي نال ثقة ٧٨٪ من أصوات المقتربين . وهذا الامر شكل انعطافه مهمة في تاريخ الدولة العراقية من حيث الانتقال من النظام المركزي الشديد الى تأسيس حكم جمهوري نيابي برلماني ديمقراطي اتحادي . يكون فيه الدستور هو الضامن لوحدة العراق وبهذا يكون قد تعززت الاسس القانونية لنظام الدولة في هذا الدستور .

ان هذا الدستور . يقترب جدا من مبادئ الدستور الديمقراطي اذ نص على تكريس ظاهرة التداول السلمي في الحكم . وانعكس ذلك في اجراء الانتخابات البرلمانية والمحلية . فضلا عن الاشارة الى عدم الجمع بين السلطات . وفي الوقت هناك العديد من المواد فيها اشكاليات في الصياغة اللغوية والقانونية وغموض في المعنى . وهذا انعكاس واضح للسرعة التي كتبت فيها هذه النصوص وعدم الاعتماد على الخبراء من المختصين في هذا المجال . بل تم صوغ أهم النصوص بأسلوب سياسي لا قانوني . فضلا انطلاقا من المشرع في كتابة بعض النصوص من خلفية قومية او مذهبية مبتعدا في ذلك عن الهوية الوطنية . هذا أدى الى تكريس ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق مما جعل بعض النصوص مرجعاً للازمات السياسية لا الى حلها .

أهمية البحث :

تأتي من كون الدستور يمثل واحد من أهم مستلزمات بناء الدولة الحديثة . فضلا عن كونه الضامن لحقوق الافراد وحياتهم . ومن هذا المنطلق ان البحث في النصوص يأتي لبيان مدى دقتها وانسجامها مع الواقع العراقي . بالإضافة الى الاشارة الى أوجه القصور والخلل في محاولة لتسليط الضوء على التناقضات والتضادات في بعض النصوص الواردة في الدستور وذلك لإيجاد حلول وطنية من شأنها ان تجعل من هذه الوثيقة معبرة عن العموم وليس عن الطوائف والقوميات.

هدف البحث :

يهدف الى مراجعة وقراءة النصوص الاشكالية الواردة في دستور ٢٠٠٥ بصورة نقدية و تشخيص الازمات الواردة فيها وبيان مدى تأثيرها على الواقع العراقي ؟

اشكالية البحث :

تنطلق اشكالية البحث الرئيسة من السعي لمعرفة هل ان دستور عام ٢٠٠٥ يمثل ضمانة حقيقية لعمل الدولة بكل مؤسساتها فضلا عن افراد المجتمع ومؤسسات

المجتمع المدني ؟ أم انه يمثل قيم وتوجهات جماعات مكونانية وقومياتية تسعى للحفاظ على مكاسبها الخاصة المتحققة بعد عام ٢٠٠٣ بواسطة نصوص دستورية خاصة ؟ وما مدى انعكاس ذلك على الاستقرار السياسي والاجتماعي في العراق .
فرضية البحث :

ان المشرع قد أورد في دستور ٢٠٠٥ عدد من النصوص التي تعرقل التحول الديمقراطي في العراق لما لها من تأثير على الاستقرار السياسي والمجتمعي . اذ تم صياغة هذه النصوص بموجب اتفاق سياسي مكوناتي وقومي ومذهبي . ماعدا التقصير الواضح في اتمام النصوص (المؤسسية) التي من شأنها ان تساهم في الانتقال من الكيان السياسي الى الدولة .

منهجية البحث :

تم الاعتماد على المنهج التحليلي . وذلك من خلال تحليل ونقد النصوص الدستورية الاشكالية و التأشير على مكامن الخطأ والقصور فيها .

المبحث الاول : مفهوم الدستور وأساليبه وضعه

المطلب الاول : مفهوم الدستور

ان المدلول اللغوي للدستور يعني التأسيس او التكوين (constitution) . وكذلك يعني الإذن او الترخيص . اما الاستعمال العربي للفظ الدستور والتي هي من اصل فارسي فهي تفيد الإشارة الى ما يتعلق بالحكم . فالكلمة تتكون من مقطعين الاول (دست) ويعني يد والثاني (ور) يعني صاحب . وجمع المقطعين يكون معنى الدستور هو (صاحب اليد) . ويقابل كلمة دستور في اللغة العربية اصطلاح (القانون الاساسي) اما المدلول الاصطلاحي للدستور هو "مجموعة القواعد المتعلقة ببيان مصدر السلطة وتنظيم ممارستها وانتقالها والعلاقة بين القابضين عليها وكذلك المتعلقة باحقوق والحريات العامة في الدولة . سواء وجدت هذه القواعد في صلب الوثيقة الدستورية او خارجها"^(١) . وهناك اختلاف في تعريف الدستور وتوزع بين ثلاث اتجاهات . اذ ينطلق الاول من كونه القواعد المنظمة للشؤون في السلطة . ويرى الثاني انه مجموعة الأسس الضامنة لحرية الافراد . اما الثالث فيذهب الى ان الدستور هو اداة للتوفيق والتنظيم بين الاتجاهين . وذلك خوفا من ان تتحول الحرية الى فوضى والسلطة الى استبداد . وعليه فأن الدستور المعاصر يقر الحريات ويكفلها ويحميها ويضمنها ويحسدها وينظمها بقانون^(٢) .

يرى الدكتور اسماعيل الغزالي ان الدستور يتضمن مدلولاً قانونياً وآخر ايدولوجياً . فالأول يهتم بتنظيم السلطات العامة وتحديد صلاحياتها ويتضمن حقوق المواطنين وواجباتهم . اما الثاني فيتضمن الشرعية الديمقراطية والتي هي الارادة العمومية ويهدف الى تحقيق وحدة المجتمع السياسي في بلد ما . ويستند هذا المفهوم الى المادة ١٦ من "الاعلان العالمي لحقوق الانسان / كل مجتمع لا يضمن الحقوق ولا يقر بفصل السلطات ليس له دستور"^(٣) .

وهناك من يفرق بين المفهوم اشكلي والموضوعي للدستور . اذ ينصرف المفهوم الشكلي الى الوثيقة المكتوبة وما تتضمنه من نصوص . وعلى وفق هذا المدلول هو عبارة

عن القواعد القانونية الواردة في الوثيقة التي تحتوي النصوص وكل قاعدة قانونية لا تضمنها هذه الوثيقة لا تعد قاعدة دستورية . لكن الأخذ بهذا المعيار يؤدي بنا الى اغفال الطابع الدستوري لبعض القواعد القانونية غير المنصوص عليها في الدستور مع اتصالها الوثيق بتنظيم السلطات العامة " القوانين الانتخابية مثلا " . كما ان هذا المعيار يصح فقط لتصنيف الدساتير المكتوبة وبالتالي فأن دولة مثل بريطانيا ذات الدستور العرفي ستكون بلا دستور وفقاً لهذا المعيار .^(٤)

اما المدلول الموضوعي للدستور فينصرف الى موضوع القاعدة الدستورية لا الى شكلها . اذ ان يكون موضوع تلك القاعدة هو السلطة فعلى ذلك تعد كل قاعدة قانونية تنظم عمل السلطات وما يتصل بها سواء كانت مكتوبة او غير مكتوبة . مدونة في الوثيقة الدستورية ام انها واردة في القوانين العادية هي من قبيل القواعد الدستورية . وعلى وفق هذا المفهوم لا تعد بعض النصوص المدونة في الدستور من قبيل ذلك كونها ليست ذات علاقة بالسلطة .

خلص مما تقدم ان الدستور هو الوثيقة العليا في الدولة سواء كان مكتوباً او مجموعة من الاعراف والتقاليد كما هو في بريطانيا . وهذه الوثيقة هي بمثابة الفصيل بين الدولة والمواطن في حال تم التعدي على الحقوق او الاخلال بالواجبات . فالدستور هو الضمانة لحقوق وحرريات المواطن في مواجهة اي تعسف . وان جوهره هو تنظيم العلاقة بين سلطات الحكم وحقوق الافراد .

المطلب الثاني : أساليب وضع الدستور

الفرع الاول : الاسلوب غير الديمقراطي

اولاً : اسلوب المنحة

يفترض صدور الدستور على شكل منحة وجود دولة يحكمها ملك او امبراطور بشكل مطلق يريد ان يقيد سلطاته . وذلك عبر منح الشعب دستور ينظم السلطات العامة وحقوق الافراد . وبذلك تنتقل السلطة من مجرد كونها مسيطرة عليها من قبل شخص واحد . الى اجهزة او مؤسسات متعددة في الدولة .

لقد ساد الاعتقاد بأن الدستور في هذه الحالة يعد صادراً عن ارادة الحاكم المنفرد على سبيل منحة او هبة . ولكن الواقع يشير الى غير ذلك لان التي صدرت بموجب هذه الكيفية لم يكن صدورها عفويا بل جاء بعد مخاض طويل بسبب تنامي الوعي والادراك السياسي للشعوب . ونتيجة لذلك اخذت الشعوب دورها في الضغط على الحكام المستبدين مما اضطرهم الى التنازل عن بعض سلطاتهم وتقديمها على شكل وثيقة تضمن للافراد بعض الحقوق والحريات والتنازل عن بعض الصلاحيات . وجاء هذا التنازل من اجل الحفاظ على سلطاتهم من الانهيار فضلاً عن العمل على امتصاص غضب الشعب . وفي هذه الحالة لا يستطيع الحاكم ان يسحب هذه الوثيقة وذلك لتعلق حق الشعب بها لان الشعب في الاصل هو صاحب السلطة^(٥) .

ثانياً : اسلوب العقد

في هذا الأسلوب يشترك طرفين هما الحاكم ومثل الشعب في وضع الدستور . والدستور في هذه الطريقة يعد وليد ارادتين ولا يمكن تعديله او الغائه الا باتفاق الارادتين هذا من الجانب النظري على الأقل . اما من الجانب العملي فقد كان من عمل ممثلي الشعب في كثير من الاحيان وانه قد فرض على الحكام . وتعد هذه الطريقة في وضع الدساتير هي مرحلة انتقال من الأسلوب غير الديمقراطي الى الأسلوب الديمقراطي . لأنه يسمح لإرادة الشعب ان تظهر ولو بشكل نسبي في وضع واقتراح المواد الدستورية . وفي هذا الوضع يكون معدا من ممثلي الشعب ووفقاً لتطلعاتهم وتوجهاتهم وليس لتوجهات الملك . وذلك لان الشعب هو مالك السيادة . وبما انه يوضع بإشتراك الحاكم ومثلي الشعب . فأن اي تعديل يطرح عليه يجب ان يشترك فيه الشعب والحاكم معا . ويترتب على ذلك ان الحاكم لا يستطيع تعديل الدستور بإرادته المنفردة ومن باب اولى لا يستطيع الرجوع عنه ايضا . وظهر هذا النوع من الأساليب نتيجة للتوترات والانفاضات التي قامت بها الشعوب ضد الحكام المستبدين^(١) .

الفرع الثاني : الأسلوب الديمقراطي

اولا : نشأة الدستور بواسطة جمعية تأسيسية.منتخبة

اقترن هذا الأسلوب في طريقة كتابة الدساتير بالدستور الجمهوري الخاص بالولايات المتحدة الأمريكية . اذ وضع الدستور الكونفدرالي سنة ١٧٧٦ من قبل هيئة منتخبة وكذلك دستور ١٧٨٧ الفدرالي حيث وضعته هيئة منتخبة ايضا في مؤتمر فيلادلفيا . وبذلك فأن هذا الأسلوب اقترن بنشأته الى الولايات المتحدة الأمريكية . وبعد ذلك انتقل هذا الأسلوب الى فرنسا بعد قيام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ . اذ اطلق على الجمعية التي كانت تمارس عملية كتابة الدستور اسم الجمعية التأسيسية في فرنسا^(٢) .

ولا بد من الاشارة الى ان هذه الطريقة وعلى الرغم من كونها تمثل تطبيقا صحيحا للنياية . الا ان ما يؤخذ عليها هو تحجيم دور الشعب وحصره في اطار ضيق يقتصر على المساهمة السلبية التي لا تتعدى المشاركة في ترشيح افراد الهيئة المكلفة بكتابة الدستور دون التدخل في تحديد اتجاهات الهيئة او التأثير في الايجاب في مضمون الدستور . وما يجعل الامر اكثر خطورة هو ان اختيار الهيئة التأسيسية وخاصة في الدول المتعددة الاحزاب سوف تحكمه نفس الاسس التي تهيمن على الانتخابات النيابية . وهذا قد ينعكس على اداء الهيئة التأسيسية وينتقل بها من الحيادية وغلبة الطابع الفني الى جماعة تتحكم بها الخلافات السياسية مما يجعلها خاضعة الى التوجهات السياسية ذات الطابع المصلحي الضيق بعيدا عن التوجهات المصلحية العامة^(٣) .

ثانيا : طريقة الاستفتاء الشعبي

تعد هذه الطريقة من أفضل الطرق وأقربها الى الديمقراطية شبه المباشرة . اذ انها تجعل الشعب شريكا في وضع الدستور بشكل مباشر . وهذا من شأنه ان يعزز من قدرات المواطنين ورفع ثقافتهم السياسية لان ذلك يجعلهم يشعرون بأهمية وخطورة المهمة التي يؤدوها في تحديد نظامهم السياسي وبناء المؤسسات الدستورية وتضمين الحقوق والواجبات العامة .

ان هذا النوع من اساليب وضع الدساتير هو الاكثر شيوعا في الظرف الحالي اذ يتم العمل به في الكثير من دول العالم لأنه افضل من اسلوب الجمعية التأسيسية . وعلى وفق هذا الاسلوب فإنه يتم اعداد مشروع الدستور الذي سيقدم للاستفتاء بطريقتين . الاولى لجنة حكومية اذ يتم اختيار اشخاص لهم القدرة الفنية في كتابة مشروع الدستور . وهذا النمط لا يخلو من المجازفة والخطورة . لأنه قد يقف خلف النصوص المعروضة للاستفتاء جهة مسيطرة او حاكم مسيطر يستخدم في سبيل تمرير هذه النصوص كل الوسائل المتاحة كاستبعاد المعارضة و اضطهادها او حرمانها من التعبير عن الرأي . وفي هذه الحالة سوف يعد هذا الاستفتاء صوريا كونه مجرد واجهة للتعبير عن الظاهرة الديمقراطية^(٩) .

اما الثانية فهي اعداد مشروع الدستور عن طريق لجنة يتم انتخابها تتولى عملية صياغة الدستور ومن ثم طرحه للناس لإبداء الرأي فيه . وهذا الاسلوب يمكن الشعب فعليا من المشاركة في وضع الدستور ويفتح الباب امام المزيد من المشاركة الجماهيرية . الا انه يتطلب اجواء ديمقراطية فعلية غير مشحونة بالخطاب المذهبي او القومي . فضلا عن الوقت الكافي لمراجعة النصوص الدستورية وقراءتها من قبل المواطنين ليتمكنوا من المفاضلة بين اتجاه و اخر في الاستفتاء . ومن الامثلة على هذا الاسلوب هو الاستفتاء الذي جرى على الدستور العراقي^(١٠) .

المبحث الثاني : قراءة في النصوص الاشكالية

المطلب الاول : إشكالية النصوص الدستورية الاجتماعية و الاقتصادية

اشارت المادة (٢) أولاً:- " الإسلام دين الدولة الرسمي . وهو مصدر أساس للتشريع " ^(١١) . ان الإشارة في هذه المادة الى الاسلام بوصفه دين الدولة الرسمي يؤكد الرغبة لدى اللجنة المختصة بكتابة الدستور في تعزيز النزعة الدينية للدولة في حين ان الدولة بوصفها المعنوي لا يمكن ان يكون لها اي دين معين . ومن جانب اخر ان هذه المادة ستقف بوجه اي اعتراض من شأنه ان يمنع الدولة من تمويل المؤسسات الدينية او استخدام الرموز الدينية في الحياة العامة وتوظيفها في عدة مجالات لا سيما السياسية منها . وفيما يخص الجزء الاخر من نفس المادة الذي اشار الى ان الاسلام " مصدر اساس للتشريع " . يظهر هنا صيغة التوافق بين عد الاسلام هو (مصدر للتشريع) بصيغة التنكير وبين (المصدر الاساس) بصيغة التعريف والاطلاق^(١٢) .

ان الدساتير في الدول العربية والاسلامية تورد فقرة خاصة (الاسلام دين الدولة) كتحويل حاصل بحسب الدكتور (فالح عبد الجبار) بالرغم من ان اغلب دول العالم (١٤٠) دولة مثلا لا يتم ذكر دينها في الدستور . كذلك فإن الدساتير العراقية منذ عام ١٩٢٥ . لم ترد فيها أي إشارة الى مصادر التشريع . يستثنى من ذلك دستور عام ١٩٦٤ خلال حكم عبد السلام عارف في المادة الثالثة " الاسلام دين الدولة والقاعدة الاساسية لدستورها " وفي قراءة واقعية لفترة حكم عبد السلام عارف نجد ان جمهوريته كانت من اكثر الجمهوريات تعصباً وطائفية رغم اسرافها في الحديث عن الدين الاسلامي^(١٣) .

ان الوضع الاكثر اهمية هو النص في الفقرة (أ) من المادة (٢) اولا على ان " لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت احكام الاسلام ^(١٤) . وهذه الفقرة تعد احادية الجانب وفيها اقصاء للأديان الاخرى التي توجد في العراق والمذاهب المتعددة التي تختلف فيها الاحكام الفقهية من مدرسة الى اخرى وهذا الامر يجعل من الصعوبة بمكان اخضاع القوانين الوضعية لسلطة هذه المذاهب المختلفة اصلا في العديد من القضايا . فالثوابت في الاسلام ليست كما هي في الديانات الاخرى وبالتالي كان الاجدر بالمشروع ان يراعي التنوع الديني الموجود في العراق بالرغم من استدراك المشروع اذ ذكر في الفقرة (ب) في المادة نفسها بأنه " لا يجوز سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية " فضلا عن الفقرة (ج) والتي نصت على " لا يجوز سن قانون يتعارض مع الحقوق والحريات الاساسية الواردة في هذا الدستور " وهنا يظهر التخبط بصورة واضحة والتناقض عند المشروع وهذا من شأنه ان يربك عملية التشريع داخل البرلمان ^(١٥).

اما فيما يخص المادة (٣) " العراق بلد متعدد القوميات والاديان والمذاهب . وهو عضو مؤسس وفعال في جامعة الدول العربية وملتزم بميثاقها . وهو جزء من العالم الاسلامي ^(١٦) . ان عدم النص بصراحة في هذه المادة "على ان العراق دولة عربية " ليس بمشكلة كبيرة اذ تتماهى هذه المشكلة مع قيم المواطنة باعتبار العراق هو لجميع القوميات والاديان والطوائف بالرغم من ان اغلبية شعبه من العرب . الا ان النص على انه جزء من العالم الاسلامي . هذا من شأنه ان يظهر باقي الاديان والطوائف بصورة الاتباع وبالتالي هذا يكرس من حالة ضعف الاندماج وربما يكون مدعاة لتهديد السلم الاهلي .

اما فيما يخص المادة (٤) اولا " اللغة العربية واللغة الكردية هما اللغتان الرسميتان للعراق . ويضمن حق العراقيين بتعليم أبنائهم باللغة الأم كالتركمانية . والسريانية . والأرمنية . في المؤسسات التعليمية الحكومية . وفقاً للضوابط التربوية . أو بأية لغة أخرى في المؤسسات التعليمية الخاصة " ^(١٧) . ان ما يؤخذ على هذه المادة هي تجلي صيغة التوافق القومي بوضوح بين العرب والاكرد فيما يخص جعل لغتهم هي الرسمية دون اللغات الاخرى الخاصة بالفئات الاجتماعية (الاقليات) وهذا من شأنه ان يعزز من صور التمييز . وبالرغم من ذكر اللغات التي وردت في المادة اعلاه . توجد هناك العديد من اللغات لم يذكرها المشروع خاصة بالأقليات ومنها الكلدانية - الآرامية . المندائية . الشبكية وغيرها . ومن هنا كان لابد من ان تكون لغة الدولة هي واحدة وهي العربية وتكون اللغات الاخرى جائزة الاستعمال الى جانب العربية . أو الاعتراف لجميع الاقليات بأن لغاتهم رسمية دون تمييز او اقصاء ^(١٨).

وفيما يتعلق بالمادة (٩) اولا الفقرة (أ) " تتكون القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية من مكونات الشعب العراقي . بما يراعي توازنها وتمثيلها دون تمييز أو إقصاء . وتخضع لقيادة السلطة المدنية . وتدافع عن العراق . ولا تكون أداة لقمع الشعب العراقي . ولا تتدخل في الشؤون السياسية . ولا دور لها في تداول السلطة " ^(١٩) . فأن المشروع في هذه المادة قد اسهم في تعميق الاختلاف والدعوة الى بناء المؤسسات الامنية على أساس المكونات . اذ ذهب المشروع بعيدا في مسألة تمثيل المكونات في اجهزة الدولة . فإذا كان هذا

الامر مطلوباً وفقاً لطبيعة النظام من أجل ضمان حق المكونات عن طريق اشتراكهم في رسم مسار الدولة وصياغة المشاريع واصدار القوانين واتخاذ المواقف المطلوبة وحسب المرحلة والحاجة اليها كما هي مؤشرات التوافقية فأشمل الجيش والشرطة والأجهزة الامنية بهذه الاجراءات امر يؤجج المشاكل بين المكونات اكثر من كونه اداة لتكاتفها وتوحيدها في مواجهة الاخطار .

ان هذه المؤسسة يلزم ان تكون بعيدة عن الصراعات الحزبية والميول السياسية والمكونانية كونها اجهزة امنية مهنية تؤدي عملها بشكل مستقل عن الانتماء الحزبي والديني والقومي . ان تطبيق هذا النص الدستوري يجعل الجيش والمؤسسات الامنية ضعيفة في تماسكها بسبب تحولها الى قطاعات متنافرة تعتمد الانتماء للمكون اساساً لعملها بعيداً عن المهنية وهذا الامر يعزز الصراعات المذهبية والقومية والدينية . هذ من شأنه ان يهدد الاستقرار الامني والسياسي في البلد^(٢٠) .

وقد نص ايضاً في المادة (٤١) " العراقيون احرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية حسب دياناتهم او مذاهبهم او معتقداتهم او اختياراتهم وينظم ذلك بقانون " ^(٢١) . اذ تعد هذه المادة لغماً في البنية الاجتماعية العراقية حيث تطلب من العراقيين ان يكونوا احراراً في تكبير وتقييد انفسهم في احوالهم الشخصية حسب دياناتهم او مذاهبهم او معتقداتهم او اختياراتهم . وبما ان العراق بلد يتميز بتعددية العرقيات والمذاهب والاديان فهذا الامر من شأنه ان يحدث ارباكاً اجتماعياً وعلى الدولة ان تسجل مذهب كل مواطن عراقي الى جانب ديانته فضلاً على ضرورة تأسيس محاكم مختصة بعدد المذاهب الدينية الموجودة . وبالتالي يصار الى الغاء قانون الاحوال الشخصية واستبداله باخر للمحاكم المذهبية او الدينية وسيكون ذلك عاملاً فرقة وانقسام بين المسلمين ومبرراً للسماح بتشكيل محاكم لغير المسلمين فضلاً عن عدم انصاف المرأة .

أما المادة (٤٣) اولا : " اتباع كل دين او مذهب احرار في " ^(٢٢) .

أ- " ممارسة الشعائر الدينية، بما فيها الشعائر الحسينية."

ب- " إدارة الأوقاف وشؤونها ومؤسساتها الدينية، وينظم ذلك بقانون."

ان اقرار المشرع بأن ممارسة الشعائر الدينية حق من حقوق اتباع كل دين او مذهب هي نقطة تحسب له . وهذا يعكس وجود رغبة لضمان حقوق الافراد وحررياتهم . الا انه في الفقرة (أ) عندما أشار بوجه الخصوص الى الشعائر الحسينية يكشف عن التباس واضح وكبير لدى المشرع وبالأخص الشيعة منهم فضمن هذا الجزء نلاحظ بأن هناك رغبة طائفية في ابراز هذه الجملة ضمن هذه الفقرة . وقد توحى بأن الشعائر الحسينية هي ليست من ضمن الشعائر الدينية . فضلاً عن القصور الذي يتبادر الى الذهن وهو عندما استدرك المشرع وقال " بما فيها الشعائر الحسينية " اذ ينصرف الى الذهن بأن هذه الشعائر هي لطائفة مسلمة تمثل اقلية مجتمعية وهذا عكس الواقع في العراق . ومنطقياً لا داعي لمثل هذا التخصيص طالما ان حرية ممارسة الشعائر هي مكفولة لكل الاديان بحسب المادة الدستورية اعلاه حتى وان كان معتنقها لا يتعدون بضع نفرات ^(٢٣) .

وفيما يتعلق بالفقرة (ب) من المادة اعلاه ، يلاحظ بأن المشرع سمح لكل مذهب او دين في ادارة شؤونه الخاصة . وهذا الامر يعزز من تكريس التمايز الطائفي والمذهبي والديني . اذ كان من الاجدر ان تكون هناك وزارة واحدة (وزارة الاوقاف الدينية) تعنى بشؤون الاوقاف لكل المذاهب والاديان وبالتالي سيكون هذا التوجه ايجابى على اتحاد المجتمع وعدم تفككه^(٢٤) .

أما فيما يخص اشكالية النصوص الدستورية الاقتصادية . فقد نصت المادة (٢٥) على ان " تكفل الدولة إصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده، وتنوع مصادره، وتشجيع القطاع الخاص وتنميته"^(٢٥) . مما يلاحظ على هذه المادة هي غلبة العمومية وعدم التحديد الواضح والصريح للمفاهيم والمصطلحات . اذ لم توضح المقصود من الاسس الحديثة . هل المقصود بها استخدام التقنيات الحديثة ؟ ام التوجه نحو اقتصاد السوق الحر ؟ او معنى اخر غير واضح في مورد هذا النص الدستوري . و ان ايراد كلمة اصلاح غير دقيق . لان عملية الاصلاح ترتبط بمرحلة زمنية محدودة وان النص الدستوري هو ثابت اذ ليس من المنطق ان تستمر عملية الاصلاح الى الابد . بالإضافة الى ان ما يعد حديثاً اليوم قد يصبح قديماً بعد فترة معينة من الزمن ..

وفي الوقت ذاته فإن المشرع لم يحدد اي موقف من القطاع العام كما ان التزام الدولة في استثمار كامل الموارد الاقتصادية قد يلغي دورها في اعادة تقسيم العائد القومي بين الاستثمار والاستهلاك . لذلك كان على المشرع ان يشير بشكل واضح الى الاستراتيجية اللازمة لإدارة اقتصاد الدولة فيما يحقق النمو والازدهار لأفراد المجتمع . لا ان يبقى مبهماً في تفاصيله وحركته وتوجهاته كإقتصاد قوي الاستهلاك ضعيف التنمية^(٢٦) .

وكذلك المادة (١١١) من الدستور أشارت الى ان "النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات"^(٢٧) . كان الاجدر بالمشرع ان لا يذكر الاقاليم والمحافظات . اذ ان ذلك يساعد على تعميق حالة الانقسام والانفصال بين اقليم واخر او محافظة واخرى . وذلك راجع لوجود النفط او الغاز في محافظة معينة دون اخرى . كما ان وجود مكامن نفطية مشتركة ما بين اقليم واخر ومحافظة واخرى من شأنه ان يؤدي الى الصراع والاقتتال السياسي والفكري من اجل الاستئثار بالثروة النفطية^(٢٨) . فضلاً عن ان المواد الخاصة بالنفط والغاز كانت مبهمة في الغالب ومتناقضة أحيانا وهذا واضح بين "المادة (١١١) التي ذكرت النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات والمادة (١١٢) اولا والتي تنص على ان "تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة، على أن توزع وارداتها بشكلٍ منصفٍ يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد، مع تحديد حصةٍ لمدةٍ محددةٍ للأقاليم المتضررة، والتي حرمت منها بصورةٍ مجحفةٍ من قبل النظام السابق، والتي تضررت بعد ذلك، بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد، وينظم ذلك بقانون"^(٢٩) والتي تبين ان ادارة هذه الموارد من الحقول (الحالية) ستتولاها الاقاليم والادارات المحلية المنتجة بمسؤولية مشتركة مع الحكومة المركزية

وتوزيع العوائد طبقاً لنسب السكان فضلاً عن ذكر تخصيص حصه لأمد محدد للأقاليم المتضررة كما مذكور في المادة اعلاه^(٣٠).

ان هذا الجزء من المادة يعتريه الغموض ، اذ كيف توزع الواردات النفطية كما تقترح المادة في حين ان للعوائد النفطية ولما لها من اهمية قصوى يجب ان تعود الى الحكومة الاتحادية المسؤولة عن تمويل الميزانية السنوية الاعتيادية والاستثمارية لحكومة الاقليم والمحافظات ، بالإضافة الى ذلك ان المشرع قد اغفل عن ذكر باقي الثروات الطبيعية واقتصر على النفط والغاز وكأن الثروات الاخرى ليست ملكاً للشعب العراقي .

المطلب الثاني : إشكالية النصوص المؤسساتية و علاقة الاقليم بالحكومة الاتحادية المادة (٦٥) من الدستور نصت "يتم إنشاء مجلس تشريعي يُدعى بـ مجلس الاتحاد يضم ممثلين عن الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، وينظم تكوينه، وشروط العضوية فيه، واختصاصاته، وكل ما يتعلق به، بقانون يُسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب"^(٣١). ان القراءة النقدية لهذه المادة تأتي من ان هذا المجلس سيولد ضعيفاً وغير مساوي لمجلس النواب وذلك خلاف ما جاء في المادة (٤٨) والتي اشارت " تتكون السلطة التشريعية الاتحادية من مجلس النواب ومجلس الاتحاد"^(٣٢) . وعدم المساواة هذه جاءت من ان مسألة تشكيل مجلس الاتحاد وتنظيم تكوينه واختصاصه وشروط عضويته قد تركت الى مجلس النواب وهذا الامر يعد في غاية الخطورة لان من المفروض ان يتساوى مجلس النواب ومجلس الاتحاد في سلطة التشريع ، فضلاً عن ذلك ان منح مجلس النواب صلاحية تشكيل هيئة تشريعية (كجزء من السلطة التشريعية) بقانون ، يعد ذلك مخالفاً لقواعد القانون الدستوري ، لان الدستور هو الذي يختص بذلك وليس القانون العادي^(٣٣) . وهنا لا يمكن ان نتصور ان مجلس الاتحاد هو مساوي لمجلس النواب واحد ذراعي السلطة التشريعية وفي نفس الوقت يتم تأسيسه من قبل الاخير عبر قانون يتم تشريعه لسد هذا الفراغ .

ان هذا الامر سيفضي قطعاً الى ان جزء من البرلمان " مجلس النواب " سيحظى بسلطة مطلقة تتحكم بتكوين الجزء الاخر من البرلمان نفسه " مجلس الاتحاد " لان الاول سيتولى مهام تنظيم وتكوين الثاني ، اذ من الممكن ان يعمل "مجلس النواب" على تعديل قانون "مجلس الاتحاد" او حله في حال حدث خلاف بينهما طالما ان قانون الاخير صادر عنه ، وهذا الامر من شأنه ان يقلل من قيمة " مجلس الاتحاد" بوصفه رقيباً على "مجلس النواب" الى كونه مجلساً استشارياً . لذا لابد من ان يصدر قانون مجلس الاتحاد بتعديل دستوري وليس بقانون عادي لضماناً لمساواته بمجلس النواب وان يأخذ دوره الحقيقي في السلطة التشريعية الاتحادية وهذا ما يسهم في اجاز قوانين وقرارات اكثر نضجاً وموضوعية^(٣٤) .

"كذلك نصت المادة (٩٢) ثانياً من دستور عام ٢٠٠٥ "تتكون المحكمة الاتحادية العليا، من عددٍ من القضاة، وخبراء في الفقه الإسلامي، وفقهاء القانون يُحدد عددهم وتنظم طريقة اختيارهم وعمل المحكمة بقانون يُسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب"^(٣٥) . ان هذه المادة لم تحدد عدد اعضاء المحكمة الاتحادية اذ تركت تحديد العدد وطريقة اختيارهم

الى قانون يصدر لاحقاً من ثلثي اعضاء مجلس النواب . وما يثير الاشكالية اكثر هو ان المحكمة الاتحادية لم تتكون من القضاة فقط . بل ان الدستور اشار الى وجود خبراء في الفقه الاسلامي وفقهاء القانون وهذا الامر يعد تجربة جديدة في انشاء المحكمة . اذ ان عملية ادراج خبراء في الفقه الاسلامي ضمن اعضاء المحكمة من شأنه ان يضع المشرع في محل الانتقاد . ذلك ان القاعدة المعروفة على المستوى الفقهي هي اختلاف الآراء ووجهات النظر دائماً في عدد من القضايا داخل المذهب الواحد . فكيف اذا ضمت المحكمة الاتحادية اكثر من فقيه وكل واحد منهم ينتمي الى مذهب معين ؟^(٣٦) .

ان هذا الامر من شأنه ان ينقل المواجهة الفقهية الى الساحة القضائية ومن جانب اخر ان عمل القضاء يختلف عن عمل الخبير . فالقضاء هو الجهة التي تختص بتفسير القوانين وتطبيقها على المنازعات التي تعرض عليه . في حين الخبرة من المنظور القانوني تعني استشاره فنية يستعين بها القاضي للوصول الى معرفة علمية او فنية حول القضية المعروضة امامه . فكيف يمكن ان للخبراء في المحكمة الاتحادية ان يكون لهم حق التصويت حالهم حال القضاة الاعضاء .

اما المادة (٤٥) اولا : " تحرس الدولة على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني. ودعمها وتطويرها واستقلاليتها، بما ينسجم مع الوسائل السلمية لتحقيق الأهداف المشروعة لها. وينظم ذلك بقانون"^(٣٧) وثانياً : " تحرس الدولة على النهوض بالقبائل والعشائر العراقية. وتهتم بشؤونها بما ينسجم مع الدين والقانون. وتعزز قيمها الإنسانية النبيلة، بما يساهم في تطوير المجتمع. وتمنع الأعراف العشائرية التي تتنافى مع حقوق الإنسان"^(٣٨) . هنا نلاحظ التناقض الصريح والغريب الذي وقع فيه المشرع العراقي في الجمع بين تطوير وتدعيم دور منظمات المجتمع المدني والنهوض بالقبائل والعشائر اذ هذا الامر يعد تكريساً لتمدد دور العشيرة على حساب قيم المواطنة . فضلاً عن معارضته روح الدستور الذي يدعو الى دولة المؤسسات القانونية .

اما فيما يخص النصوص الدستورية الاشكالية النازمة للعلاقة بين الحكومة الاتحادية والاقليم فقد نصت المادة (١١٥) من دستور ٢٠٠٥ على ان "كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية. يكون من صلاحية الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم. والصلاحيات الأخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم. تكون الأولوية فيها لقانون الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم. في حالة الخلاف بينهما"^(٣٩) . وبالرغم من ان المادة (١١٠) قد حددت الصلاحيات الحصرية للحكومة الاتحادية والمادة (١١٤) قد حددت الصلاحيات المشتركة بين السلطة الاتحادية وسلطة الاقليم . الا ان المادة (١١٥) قد اضعفت السلطة الاتحادية أكثر مما عليه في قانون ادارة الدولة العراقي المؤقت لعام ٢٠٠٤ . فإذا كان قانون ادارة الدولة قد اعطى لحكومة اقليم كردستان الاولوية في حال تعارض قوانينه مع القوانين الاتحادية كما ذكر في المادة (٥٤) منه^(٤٠) . فان المادة (١١٥) اعطت هذا الحق لكل الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم . وبما ان العراق شكل دولته الاتحادية من حالة التفكك اي الجزء انظم الى الكل .

فالمفروض ان يكون للسلطة الاتحادية الصلاحيات التي تجعلها بمكان القوة لأنها الكل وليست الجزء^(٤١).

وفيما يخص المادة (١٢١) ثانياً "يحق لسلطة الإقليم، تعديل تطبيق القانون الاتحادي في الإقليم، في حالة وجود تناقض أو تعارض بين القانون الاتحادي وقانون الإقليم، بخصوص مسألة لا تدخل في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية"^(٤٢)، ان حق سلطات الاقليم في تعديل تطبيق القانون الاتحادي في حال التناقض بين الحكومة الاتحادية والاقليم هو مخالف لمبدأ سمو الدستور وأعلويته، اذ ان الاصل هو ان تعلق القوانين الاتحادية على غيرها من قوانين الولايات ضمن الدولة الاتحادية، وبالتالي في حال تم اصدار تشريع محلي يتقاطع مع الاتحادي، فيعد الاول باطلاً، اذ يجب على النصوص المحلية عدم معارضتها للنصوص او الدستور الاتحادي، فضلاً عن ذلك فأن خطورة الموضوع تكمن في حال انتظمت بقية المحافظات في اقاليم، وبالتالي فأن لكل منها صلاحية تعديل القوانين الاتحادية وفقاً لمنافعها المحلية دون ان يقر الدستور من هي الجهة التي تحدد وجود هذا التعارض والتناقض الذي يحدث التعديل بموجبه.

وفيما يخص الفقرة رابعاً من نفس المادة التي تنصت على "تؤسس مكاتباً للأقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية، لمتابعة الشؤون الثقافية والاجتماعية والإنمائية"^(٤٣)، ان هذه المادة اجازت للمحافظات والاقليم حق فتح مكاتب للسفارات والبعثات الدبلوماسية العراقية بل انها تجاوزتها لفتح تلك المكاتب بعيداً عن تلك السفارات والبعثات، وبات تجاوزها في احيان معينة يقرب العراق من الكونفدرالية اكثر من الفيدرالية، وهذا الامر ربما يعطي انطباعاً بوصفه عاملاً مساهماً ومساعداً للانفصال عن العراق، اذ ان هذه الفقرة تشير بصورة او بأخرى الى وجود مساحة للإقليم في التحرك في السياسة الخارجية بالرغم من ان أمر كهذا يعد من صلاحية الحكومة الاتحادية حصراً.

كذلك نصت الفقرة خامساً من المادة نفسها على ان "تختص حكومة الإقليم بكل ما تتطلبه إدارة الإقليم، وبوجه خاص إنشاء وتنظيم قوى الأمن الداخلي للإقليم، كالشرطة والأمن وحرس الإقليم"^(٤٤)، في الحقيقة ان توجه الاقليم والمحافظات نحو انشاء قوات شرطة خاصة بالإقليم يعد مقبول قانونياً ومنطقياً على اساس ان الحكومة الاتحادية دائماً ما تجيز للأقاليم قوات خاصة بها بالتنسيق مع قوات الامن في الحكومة المركزية، الا ان هذه الفقرة اوردت مصطلح غريب نوعاً ما وهو (حرس الاقليم) اذ لا يمكن ان يكون المقصود منه قوات الشرطة لان ذلك مذكور بصراحة في هذه الفقرة، ولا يمكن ان تكون عبارة حرس الاقليم تعني انشاء قوات عسكرية لان هذا الامر حصراً للحكومة المركزية^(٤٥)، ومن ثم القول بأن تكوين الحرس يكون من اجل حماية الاقليم يبعث على تساؤلات عديدة اهمها من تكون الحماية؟ من عدو خارجي؟ ام من بقية الاقاليم؟ وهذا ما يثير الشك بأن هناك نوايا لإثارة الحروب والفتن مع بقية الاقاليم في حال تشكلها فضلاً عن العمل على اضعاف قوة الجيش الاتحادي.

الخاتمة :

ان الدساتير تتباين فيما بينها بشكل ملحوظ على ما تتضمنه من مبادئ واحكام وقيم . فهناك من الدساتير ما يركز اهتمامه بالدرجة الاساس على النحو السياسي . اي المرتبط بممارسة السلطة وهناك دساتير اضافة لاهتمامها بالتنظيم السياسي فهي تهتم كذلك بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وغير ذلك . ان دستور ٢٠٠٥ هو من دساتير النوع الثاني اذ اشار في ابوابه المختلفة الى اغلب القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها في نصوص دستورية واضحة وصرحة . الا ان العديد من هذه النصوص والتي تعد من أهم النصوص بقية معلقة الى الان . حيث ان النص الدستوري نوه الى ضرورة ان ينظم ذلك بقانون . لكن الى الان لم تشرع هذه القوانين وهذا من شأنه ان يعرقل عملية بناء الدولة فضلاً عن ذلك ان العديد من النصوص في دستور ٢٠٠٥ يشوبها اللبس والتناقض في بعض الاحيان وهذا راجع الى ضعف الخبرة لدى المشرع الذي كتب الدستور فضلاً عن صيغة التوافق التي كتب بها ما انعكس ذلك على طبيعة النصوص الدستورية .

الاستنتاجات :

- ١- ان الدستور وبالرغم من نواقصه والملاحظات التي أشرناها حوله الا انه قد قدم في بعض المواد بنية واضحة نسبياً من خلال تأكيده على نظام الحكم من كونه نيابي ديمقراطي تحادي . فضلاً عن التأكيد على قاعدة التداول السلمي للسلطة والانتقال من المركزية الشديدة الى اللامركزية .
- ٢- هناك غموض وتناقض في بعض المواد المهمة وهذا مؤثر صريح على ضعف الخبرة والكفاءة في إعداد هذه النصوص من قبل لجنة كتابة الدستور . اذ غلب التمثيل العرقي والطائفي عليها بدلاً من الخبراء .
- ٣- اورد المشرع العراقي في الدستور نصوصاً تفصيلية لمواضيع لا يتوجب فيها ذلك . فيما أوجز في نصوص مهمة جداً تسهم في بناء الدولة وترك أمر معالجتها لقوانين تشرع فيما بعد . وهذا يدل على عدم وضوح الرؤية في معالجة القضايا الخلافية . وهذا الامر ساعد على توفير مساحة كافية للخلافات السياسية بين الكتل والحزاب .
- ٤- ان بعض المواد اراد من خلالها المشرع ان يعمل على تثبيت الهويات الفرعية بدلاً من الهوية الوطنية وهذا يعكس خشية الاطراف العراقية بعضها من بعض بعد عملية تغيير الحكم السابق هذا من الجانب الاجتماعي . اما الجانب الاقتصادي فإن المشرع اخفق في ايراد بعض النصوص التي تشوبها الغموض حول هوية الدولة الاقتصادية فضلاً عن التخبط الواضح في النصوص التي من شأنها إحراز العدالة الاجتماعية .
- ٥- لم يعالج الدستور العلاقة بين الحكومة الاتحادية والاقليم بصورة صحيحة اذ ان العلاقة بين الطرفين قامت على اسس غير متوازنة وهذا يبين ماهية العلاقة ما بين القوى السياسية الممثلة لمكونات الشعب العراقي والتي كانت تتفاعل بعلاقات غير متوازنة ايضاً . ان اهم مؤشرات عدم التوازن بين الحكومة الاتحادية والاقليم هو منح الافضلية

للإقليم عند التعارض مع السلطات الاتحادية . فضلا عن امكانية عدم تنفيذ القوانين الاتحادية في اراضي الاقليم .

٦- ان مجمل الاشكاليات في النصوص لدستور ٢٠٠٥ القت بضلالها على الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي . فضلا عن العلاقة بين المركز والاقليم . اذ ان هذا الامر افضى الى عدم استقرار سياسي في بعض المسائل بسبب الخلافات حول نصوص الدستور . كذلك لم يكن مرجعاً لحل الازمات السياسية بل كان سبباً رئيساً فيها في بعض الاحيان .

التوصيات :

١- ضرورة مراجعة النصوص الدستورية وقراءتها قراءة نقدية فاحصة وتشخيص نقاط الضعف فيها والعمل على خلق رأي عام يضغط بإجاء تعديلها . وذلك لضمان دستور حضاري يساهم في تدعيم قيم المواطنة والهوية العراقية بدلا من الهويات الفرعية الثانوية.

٢- العمل على اكمال تشريع القوانين المرتبطة بالعديد من المواد الدستورية والتي أشار اليها دستور جملة (يشرع ذلك بقانون) مع التأكيد على المصلحة الوطنية العليا في عملية التشريع بعيداً عن التجاذبات السياسية الخاصة وذلك للتخلص من مسألة الفراغ القانوني.

٣- ضرورة العمل على تشريع "قانون المحكمة الاتحادية العليا" كونها من أهم الهيئات التي تنظم عمل الدستور من ناحية تغييره فضلا عن حل الخلافات الدستورية بين المركز والاقليم . كذلك بين الدولة والمواطن .

٤- ضرورة التركيز على بعض النصوص التي من شأنها ان تساهم في عملية الاستقرار السياسي والاجتماعي وتبسيط الضوء عليها . اذ من الممكن ان يساهم ذلك في تعزيز ثقة المواطن العراقي بأهم وثيقة قانونية في البلد (الدستور) . فبالرغم من السلبيات الحاضرة في الدستور الا ان هذا لا ينفي وجود إيجابيات عديدة ايضا.

الهوامش :

- (١) حسن لطيف الزبيدي وآخرون ، العراق والبحث عن المستقبل ، المركز العراقي للبحوث ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ١٠١ .
- (٢) عبد العظيم جبر حافظ ، التحول الديمقراطي في العراق : الواقع والمستقبل ، مؤسسة مصر مرتضى ، بغداد ، ٢٠١١ ، ص ١٤٧ .
- (٣) اسماعيل الغزالي ، القانون الدستوري والنظم السياسية ، المؤسسة الجامعية ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص ٦٠ .
- (٤) للمزيد ينظر : مصطفى صالح العماوي ، التنظيم السياسي والنظام الدستوري ، دار الثقافة ، عمان ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٣ .
- (٥) للمزيد ينظر : احسان حميد المرفجي وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣٢ .
- (٦) حسني بوديار ، الوجيز في القانون الدستوري ، دار العلوم ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٨٣ .
- (٧) حسان شفيق العاني ، الانظمة السياسية والدستورية المقارنة ، دار العاتك ، ٢٠٠٠ القاهرة ، ٧ ، ص ١٨٨ .
- (٨) عمر حلمي فهمي ، القانون الدستوري المقارن ، باد ناشر القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ١٣٣ .
- (٩) غازي كريم ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، دار اشاء ، عمان ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٥١ .

- (١٠) للمزيد ينظر: احسا حميد المرفجي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٦. وكذلك ينظر: سرهنتك حميد البرزنجي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٤.
- (١١) المادة (٢) الفقرة اولا من الدستور.
- (١٢) ناثن براون، ملاحظات تحليلية حول الدستور، في مآزق الدستور، بغداد-بيروت، ٢٠٠٦، ص ٣٢.
- (١٣) فالح عبد الجبار، نحن والدستور، اوراق ديموقراطية: اراء في الدستور العراقي، العدد ٦، مركز العراق لمعلومات الديموقراطية، سوكهولم، ٢٠٠٥، ص ١١.
- (١٤) المادة (٢) اولا الفقرة (أ) من الدستور.
- (١٥) للمزيد ينظر: فالح عبد الجبار وآخرون، نقد الدستور، معهد الدراسات الاستراتيجية، دار المدى، بغداد-بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٢.
- (١٦) المادة (٣) من الدستور.
- (١٧) المادة (٤) اولا من الدستور.
- (١٨) عبد الجبار الجبوري، غليان الافكار: خواطر وافكار في الجدل السياسي، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١١، ص ٢١٩.
- (١٩) المادة (٩) اولا، الفقرة (أ) من الدستور.
- (٢٠) عبد الستار الكعبي، الديموقراطية التوافقية: العراق نموذجا، دار السياب، بغداد، ٢٠١١، ص ٩٩.
- (٢١) المادة (٤١) من الدستور.
- (٢٢) المادة (٤٣) اولا من الدستور.
- (٢٣) للمزيد ينظر: مارينا سبرونفا، التحولات الدستورية في العراق، ترجمة: فالح الحمراي، مكتبة عدنان، بغداد، ٢٠١٢، ص ٩٢.
- (٢٤) مصطفى صادق عواد، الاصلاح السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٥: المعوقات والحلول، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠١٨، ص ٧٤.
- (٢٥) المادة (٢٥) من الدستور.
- (٢٦) مظهر محمد صالح، الاقتصاد الريعي المركزي ومآزق انفلات السوق: رؤية في المشهد العراقي الراهن، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٣، ص ٢٠.
- (٢٧) المادة (١١١) من الدستور.
- (٢٨) اسامة جبار مصلح، مسودة قانون النفط والغاز العراقي: دراسة اقتصادية تحليلية، مجلة المستنصرية، العدد ٢٥، الجامعة المستنصرية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ٢٠٠٨، ص ٦٤.
- (٢٩) المادة (١١٢) من الدستور.
- (٣٠) فيبي مار، عراق ما بعد ٢٠٠٣، ترجمة: مصطفى نعمان احمد، دار المرتضى، بغداد، ٢٠١٣، ص ٧٢.
- (٣١) المادة (٦٥) من الدستور.
- (٣٢) المادة (٤٨) من الدستور.
- (٣٣) اريان محمد علي، الدستور الفيدرالي: دراسة مقارنة، بغداد، ٢٠٠٩، ص ١٧٠.
- (٣٤) ليث عبد الحسن الزبيدي و كاظم علي مهدي، مجلس الاتحاد والتوازن التشريعي في العراق، مجلة قضايا سياسية، العدد ٣٧-٣٨، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٤، ص ٩١.
- (٣٥) المادة (٩٢) ثانيا: من الدستور.
- (٣٦) عدنان عاجل عبيد و سامي جبار حسون، المحكمة الاتحادية العليا في ظل الدستور، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، العدد ٤٤، الكلية الاسلامية الجامعة، ٢٠١٧، ص ٤٤١.
- (٣٧) المادة (٤٥) اولا: من الدستور.
- (٣٨) المادة (٤٥) ثانيا: من الدستور.
- (٣٩) المادة (١١٥) من الدستور.

- (٤٠) قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية ، المادة (٥٤) الفقرة (ب) .
(٤١) عبد العظيم جبر حافظ ، جدل الفيدرالية في العراق ، مؤسسة ثائر العصامي ، بغداد ، ٢٠١٧ ، ص ١٠٤ .
(٤٢) المادة (١٢١) ثانيا من الدستور .
(٤٣) المادة (١٢١) رابعا من الدستور .
(٤٤) المادة (١٢١) خامسا من الدستور .
(٤٥) سعدي الابراهيم ، مستقبل الدولة العراقية ، دار الكتب العلمية ، بغداد ، ٢٠١٤ ، ص ٢٠٧ .